تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي

د. سعود بن عيد العنزي

كلية التربية والآداب - جامعة تبوك

المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرُّف تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، وطبقت الدراسة الميدانية على عينة بلغت (١٢٤٢) مفردة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية الأسيوية والأفريقية، على اختلاف جامعاتهم أكانت حكومية أم أهلية، واختلاف تخصصاتهم، وجنسهم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت أداة الدراسة من عشرين فقرة إيجابية، وعشرين فقرة سلبية. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أهمها أن التصورات الإيجابية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، مرتفعة بنسبة٩٠٪، ومتوسطة بنسبة ١٠٪، وكانت التصورات السلبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، مرتفعة بنسبة٣٠٪، ومتوسطة بنسبة ٧٠٪. وأظهرت الدراسة كذلك وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥=α) بين المتوسطات الحسابية لمستوى الآثار الإيجابية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغيرات الدراسة، فكانت (نوع الجامعة) لصالح أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية مقارنة بزملائهم من العاملين بالجامعات الخاصة، ولمتغير الدراسة (التخصص) لصالح أعضاء هيئة التدريس من أصحاب التخصصات العلمية مقارنة بزملائهم من أصحاب التخصصات الأدبية، ولمتغير الدراسة (الجنس) لصالح الإناث من أعضاء هيئة التدريس مقارنة بزملائهن من الذكور.

مقدمة

يشهد الطلب على التعليم العالي نمواً متزايداً في الحراك الأكاديمي للطلبة والأساتذة منذ حقبة الثمانينيات، إلا أن الألفية الثالثة تشهد إضافة مهمة نحو عولمة التعليم العالي، تتمثل في انتقال البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية عبر الحدود، وتغيُّر المنطق الاقتصادي والعائد التجاري بحيث أصبح يحكم بشكل كبير عرض الخدمات التعليمية على المستوى العالمي. كما أضحى دافع التجارة والربحية حقيقة واقعة على مستوى الجامعات والمعاهد الخاصة، وفي بعض الأحيان على مستوى مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة.

وفي ظل الطبيعة الخاصة لخدمات التعليم العالي، انقسم خبراء التعليم حول المزايا الناجمة عن الأخذ باتفاقية الجات، والمخاطر المترتبة على تطبيقها، إذ تُركز الاعتراضات على التأثيرات السالبة الناجمة عن تراجع الدور الحكومي في وضع استراتيجيات التطوير الوطنية، واختلال مفهوم التعليم العالي كسلعة عامة يتعين عدم خضوعها لقواعد السوق وآلياتها، وعدم ضمان مستوى الجودة المطلوبة في أداء برامج التعليم العالي، أما المدافعون عن تطبيق اتفاقية الجات، فيرتكزون على الأثر الموجب لتحرير تجارة الخدمات في تطوير وتحديث العملية التعليمية والبحثية، وزيادة أعداد المسجلين بنظم التعليم العالي، بالإضافة إلي النمو المتوقع في العائد الاقتصادي والمالي بفعل تبني هذه الاتفاقية (خورشيد، ٢٠٠٤).

وجرت العادة أن تتم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعليم العالي من خلال المحادثات والاتفاقيات الثنائية بين الدول، أو من خلال منظمة الأمم المتحدة لتعليم العلوم والثقافة "اليونسكو" (UNESCO)، ولكن الأمر تطور بسرعة من جانب بعض الدول المتقدمة لتعريف التعليم العالي على أنه سلعة يندرج تحت قطاع الخدمات كأي نوع من الخدمات الأخرى. وهكذا فإن النظرة الجديدة للتعليم العالي تقوم على أنه جانب من أنشطة الخدمات التجارية التي تدر عائداً من الربح على مستوى الاستثمارات الخاصة، فأصبح التعليم العالي

قضية من اختصاص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس" The General Agreement on Trade in Services (GATS) وأصبحت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) بمثابة الوسيط الذي تتم على يديه الاتفاقيات في شؤون التعليم العالي، فيرى البعض في "الجاتس" قوة إيجابية تزيد من تغلغل الأجانب وأصحاب الأعمال الخاصة في البلاد التي تفتقد القدرة المحلية الكافية لتوفير التعليم العالي لتوفيره لها. بينما يرى آخرون الأمر في سلبية متناهية تكمن في فقدان الجودة، واحتكار أفضل الطلبة وأكثر البرامج فائدة (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠: ٣).

ونظراً للتداعيات التي يمكن أن تحدثها تلك العملية على المستوى العربي، ينبغي الالتفات إلى الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة العالمية لتعم الفائدة، وذلك من خلال تحديث رؤية الجامعات ورسالتها؛ لتواكب المنظور المستقبلي لمتطلبات المجتمع، والتركيز على نوعية التعليم العالي وجودة مخرجاته، ومواءمة التخصصات والبرامج مع متطلبات التنمية الشاملة، وإعطاء أهمية أكبر بالبحث العلمي والتطوير، وإيجاد آليات لمزيد من التلاحم والارتباط مع القطاعات الإنتاجية والمساهمة بفاعلية في منظومة العلم والتكنولوجيا وحاضنات الإبداع والابتكار. وفي هذا السياق، يتوجب على الجامعات في الدول النامية الاستفادة من تجارب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخارجية؛ للوقوف على أحداث النظم والمتغيرات، ونقل الخبرات والمعرفة إلى أرض الواقع العملي، وخصوصاً مايتعلق بضمان الجودة والبرامج الأكاديمية والأساليب الحديثة في التدريس، وتبادل أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة، والتعاون في مجالات البحث والتطوير، وغيرها من المجالات الأخرى (الربيعي، ٢٠٠٨: ١٠٤).

وقد سمحت المادة الخامسة من اتفاقية الجات بتحرير التجارة في التعليم، وشملت خدمة التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم العالي وتعليم الكبار، والتزمت ٤٨ دولة في منظمة التجارة العالمية بأن يكون قطاع التعليم ضمن قطاع الخدمات والتعليم، وقد شهدت البلدان في جميع أنحاء العالم نمواً مذهلاً في مجال التعليم

العالي على مدى العقود القليلة الماضية، حيث التحق حوالي ١٣٢ مليون طالب في التعليم العالي مقارنة بـ ١٣ مليون في عام ١٩٦٠م (Raychaudhuri, 2007).

وتجري التجارة في التعليم في إطار اتفاقية الجاتس في طرق عدة، منها: عبر الحدود كتوريد الخدمة، حيث يتواجد المستهلكون (الطلبة)، وتبقى ضمن البلاد، والاستهلاك في الخارج (حيث عبور المستهلكين الحدود)، والوجود التجاري للمزود في بلد آخر (التنقل المؤسسية)، ووجود أشخاص في بلد آخر (تنقل الموظفين) (Tilak, 2011: 10).

ولمنظمة التجارة العالمية آثار في الدول العربية، كما هي في بقية أقطار العالم سواء أكانت دولاً ذات اقتصادات قوية أم نامية. ولكن هذه الآثار تتفاوت في إيجابيها وسلبياتها على حجم الاقتصاد وسرعة تجاوب النظام السياسي مع المتغيرات الدولية؛ (اللقماني، ٢٠٠٣: ١٣٣).

من هذا المنطلق تطرقت هذه الدراسة لتصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من تعلق موضوعها بالتعرف إلى تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي العربي على وجه الخصوص، حيث يعد موضوعاً مهماً لجميع الجامعات العربية والعاملين فيها. وتظهر أهمية هذه الدراسة من تعلقها بالتعرُّف إلى هذه التصورات، وحثها وتشجيعها لمديري الجامعات العربية للتخطيط والترتيب لمستقبل جامعاتهم بعد انفتاح العالم على بعضه بعضاً تعليمياً.

وتبرز الأهمية أيضاً من خلال إعداد العدة لمواجهة الجامعات الأجنبية التي ستحط رحالها في وطننا العربي، مما سيزيد من فرص المنافسة معها، وذلك

بإعداد جامعاتنا لأن تكون بنفس قوة الجامعات القادمة، كما أن على جامعاتنا أن تستفيد من انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، وأن تعمل على افتتاح فروع لها في قارات العالم الخمس، وأن تعدَّ مناهج دراسية نعبر بها حدود الوطن العربي من خلال الاعتماد على التعليم عن بعد أو التعلم الإلكتروني.

وعلى الجامعات العربية أن تستعد لخوض غمار المنافسة الدولية التي تعدُّ الأداة الحقيقية لإحداث نقلة في عجلة التنمية التعليمية من خلال رفع المستوى التعليمي المبني على التنافسية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتطلع كثير من الدول العربية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية كحلم ينتظر التحقيق، لا سيما ونحن في حاجة إلى الجامعات التي تسهم في التنمية الوطنية، وفي إجراء البحث العلمي الذي يناسب الحاجات الوطنية، وسنحصل على تدويل لتعليمنا ولجامعاتنا، مما يجعل مجتمعنا وجامعاتنا على قدر كبير من التنافسية العالمية، فضلاً عن العديد من الإيجابيات التي ينتظرها الوطن العربي من نزول الجامعات العالمية بأرضه. وقد تهدد مبادرة المنظمة العالمية للتجارة منظومة القيم للجامعات العربية، وقد تقوض السلطة الوطنية على التربية في حال أن حطت الجامعات العالمية رحالها في الوطن العربي. وسيكون لمنظمة التجارة العالمية في جامعاتنا العربية الأثر السلبي الكبير.

وفي ضوء ما سبق، تتضح مشكلة الدراسة من وجود حاجة ماسة لمعرفة تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية والسلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي.

وتطرح مشكلة الدراسة الاسئلة الآتية:

١ - ما تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي.

٢ - ما تصورات أعضاء هيئة التدريس السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي.

٣ - هل توجد فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيرات الدراسة: (الدولة، ونوع الجامعة، والتخصص، والرتبة الأكاديمية، والجنس)؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرُّف إلى :

١ - تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي.

٢ - تصورات أعضاء هيئة التدريس السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي.

٣ - استكشاف الفروق الدالة إحصائياً، التي تعزى لمتغيرات الدراسة: (الدولة، ونوع الجامعة، والتخصص، والرتبة الأكاديمية، والجنس)؟

مصطلحات الدراسة

أ - الجاتس اختصار للعبارة الإنجليزية The General Agreement on Trade in Services (GATS)، وتعني "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في الخدمات" (الفتلاوي، ٢٠٠٦: ١٦). وهي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف، تتعهد فيها الدول الموقعة على الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية. وقد أُبرمت هذه الاتفاقية في أكتوبر ١٩٤٧م، وبدأ سريانها في أول يناير ١٩٤٨م، وكان عدد الدول التي وقعت الاتفاقية في ١٩٤٧م ٢٣ دولة، ثم أخذت أعداد الدول التي تنضم إلى الاتفاقية في تزايد حتى وصلت في جولة الأرجواي (١٩٨٦ - ١٩٩٣)، إلى ١٢٥ دولة (قابل، ٢٠٠٨: ٤٩).

والجاتس معاهدة تقوم على مجموعة من المبادئ متعددة الأطراف التي تنظم السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة، وتهدف في مجالها إلى إزالة القيود التجارية، وتحقيق المساواة بين الأطراف المتعاقدة في أسواقها (رجب، ٢٠٠٩: ٥٧).

ب - منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)، هي منظمة اقتصادية دولية ذات طابع عالمي، ولها شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي، ومهمتها إدارة النظام التجاري الدولي وتقويته عن طريق تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل التجاري الدولي، والنشاط الاقتصادي العالمي (عوض الله، ٢٠١١: ١٣٥).

الإطار النظري للدراسة

نشأة منظمة التجارة العالمية وتطورها

في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٤٧م وافق ممثلو حكومات ثلاث وعشرين دولة على جميع الاتفاقيات الثنائية المجمعة في اتفاقية واحدة، أطلق عليها مسمى "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" The General Agreement on Trade in Services، والمعروفة باسم "جاتس"، (GATS)، وهي الأحرف الأولى من مسمى الاتفاقية باللغة الإنجليزية (محمود، ٢٠٠٧: ٢٦).

وتهدف الجات "The General Agreement on Trade & Tarrriffs (CATT)" إلى تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، وتشجيع التجارة على المستوى العالمي، ويتم ذلك من خلال إزالة العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية (رجب، ٢٠٠٩: ٣١). فهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها، وتعرَّف اصطلاحاً بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية، وقد أقرت هذه الاتفاقية خلال الاجتماعات التي عقدت في جنيف في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣، ووُقِّع عليها بصفة نهاية في مراكش بالمغرب في إبريل ١٩٩٤، وقد مثلت الجات كيانا مؤقتا منذ سنة ١٩٤٤، وبدأت بعضوية ٢٢ دولة حتى وصلت إلى ١١٧ دولة في نهاية عام ١٩٩٤، ثم تحولت إلى منظمة التجارة العالمية منذ أول يناير سنة ١٩٩٥، وأصبح لها طابع المؤسسات الدولية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. (بدوي، ٢٠٠٤).

ومنظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة بين دول العالم، وتتضمن التزامات تعاقدية أساسية تحدد للحكومات كيفية صياغة

وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وتسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وفض المنازعات القضائية التجارية (البادي، ٢٠٠٧: ٧). وهي المنظمة العالمية الوحيدة المتخصصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم، وتهدف إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية، والمالية، والنقدية (أبوالفتوح، ٢٠٠٧: ٣٥).

وتأسست منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، وهي أصغر منظمة بين المنظمات الحكومية الدولية الكبرى، ومع ذلك فمن المثير للجدل أنها أحد أكثرهم تأثيراً في الوقت الحالي، الذي يشهد عولمة اقتصادية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣). وبنشأة منظمة التجارة العالمية في أول يناير ١٩٩٥، فقد حلت محل سكرتارية الجات، وتعمل المنظمة على تنفيذ وإدارة اتفاقات التجارة العالمية التي تم التوصل إليها في ختام جولة أورجواي من خلال توفير برنامج شامل لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية (عوض الله، ٢٠١١: ١٣٥).

وتنقسم الدول العربية في مواقفها من الانضمام إلى تلك الاتفاقيات أربع جماعات:

١ - دول غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية، لا تلتزم بأحكام الاتفاقيات، وهي: سورية وليبيا وجيبوتي وإريتريا وجزر القمر والصومال والعراق والسلطة الفلسطينية.

٢ - دول مؤسِّسة لمنظمة التجارة العالمية، وهي: الكويت ومصر وموريتانيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطَر والمغرب وتونس. وتخضع

لأحكام الاتفاقيات، وتلتزم بها، وتستفيد في الوقت نفسه، من المعاملة المقررة للدول النامية الأعضاء، ومن ضمنها الفترات الانتقالية، والحصول على المساعدات الفنية.

٣ - دول انضمت إلى المنظمة بعد تأسيسها، مثل: الأردن وسلطنة عُمان، وتلتزم بأحكام الاتفاقيات، ولكن لا تستفيد من الفترات الانتقالية، ما لم يُدْرَج ذلك في بروتوكول الانضمام، وهو أمر قلّما يحدث.

٤ - دول هي في مرحلة الانضمام، مثل: المملكة العربية السعودية ولبنان والجزائر والسودان واليمن. وتُعامَل عند انضمامها معاملة الجماعة الآنفة (مطهر، ٢٠٠٩).

الدراسات السابقة

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبد العزيز (٢٠١٠) دراسة كشفت عن تأثيرات (GATS) في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فذكرت أن التأثيرات الإيجابية تكمن في جذب الطلبة الموهوبين، وأعضاء هيئة التدريس المتميزين من أنحاء العالم جميعا، وتوفر الوظائف المجزية لخريجيها في بلادهم، وتوفر المعدات والمرافق التعليمية التي تفوق تلك الموجودة في الجامعات العامة، وتقدم برامج وتخصصات جديدة، وأظهرت الدراسات أبرز السلبيات على مؤسسات التعليم العالي السعودي، ومنها إشاعة العادات والتقاليد الغربية في البلاد، ودخول النظرة الربحية على هذه المؤسسات.

وذكر (Bubtana, 2007) أن اتفاقية (GATS) تعني اتفاقية التجارة في الخدمات، وتشمل التعليم العالي، والتوقيع على الاتفاقية يعنى رفع الشروط والحواجز التي تمنع استيراد وتصدير خدمات التعليم عبر حدوده، وكانت هذه الاتفاقية بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون ذكروا أنه هناك تنوع في أشكال التعليم والهيئات التي تسانده، وبذلك ترتفع حظوظ الابتكار، وتوسع فرص الالتحاق، وتضخ مزيد من الأموال خدمة للتعليم. وذكر المعارضون أن الحكومة ستفقد

السيطرة، وتضيع الأهداف والأوليات الوطنية، وتضعف الأهداف والآمال القومية، وتغيب الجودة، وستقع هذه البلدان فريسة محتملة لأطماع الآخرين.

وأكدت (Al-Sudairy, 2007) أن المنافع التي يمكن أن تجنيها السعودية من انضمامها لاتفاقية التجارة العالمية بالخدمات هي توسيع فرص المشاركة في عالم المعرفة أينما كانت، وتوسيع فرص استخدام التكنولوجيا في بلد مترامي الأطراف كالسعودية، وحذرت أن هذه الاتفاقية قد تؤدي إلى خلق نظامين من التعليم في السعودية على المدى البعيد (الأغنياء والفقراء) وقد ترفع من احتمال هجرة العقول.

وذكرت (Knight, 2006) في دراسته أن الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS)، التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م، يحدد التعليم بوضوح كخدمة تم تحريرها من ضمن قواعد التجارة. وفي حين يرى البعض "الجاتس" فرصةً، يراها البعض الآخر مهددا. وقد أثار ذلك أسئلة تحتاج إلى إجابة لتسهيل سير التعليم العالي عبر الحدود ضمن اتفاقية الجات، وفحص الأبعاد المختلفة للتعليم عبر الحدود في إطار اتفاقية "الجاتس". وهناك العديد من الفرص والتحديات التي تحتم على السياسات والممارسات في مجال التعليم العالي أن تفتح الباب أمام أصحاب المصالح وصناع السياسات وكبار الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة والباحثين لزيادة الوعي والمعرفة حول هذه الظاهرة المحيرة، والعمل على تطورها، من أجل اتخاذ قرارات واعية في ضوء أولوياتها وأهدافها، وترى الكثير من البلدان المختلفة مثل سيراليون، وترينيداد وتوباغو، والهند، إلى أن هذه الاتفاقية ستكون ذات فائدة في العالم النامي.

وذكر (مقداد، ٢٠٠٣) في دراسته أن عدد البلدان الموقعة على الاتفاق العام حول التجارة في قطاع الخدمات قد وصل إلى ١٤٨ بلداً منها حوالي ٤٤ بلداً وافقت على إدراج - على الأقل - مجالاً واحداً من مجالات التربية في جدول الاتفاق العام حول التجارة في قطاع الخدمات.أما النشاطات التربوية المعنية بالاتفاق العام، فهي أساس الطرق المختلفة التي يتم بها تقديم الخدمات

التربوية، وقد تهدد مبادرة المنظمة العالمية للتجارة القيم التقليدية للجامعة، كما قد تقوض السلطة الوطنية على التربية. وذكر الباحث أن مصادر التمويل قد تغيرت، بعدما كان الممول الرئيسي للتعليم العالي هو الدولة، التي شرعت – ومنذ سنوات – في التقليل مما تقدم من أموال إلى مؤسسات التعليم العالي. وقد حدث تخفيض التمويل في الوقت الذي تشهد فيه الجامعات في جميع بلدان العالم تزايداً كبيراً في عدد الطلبة، مما اضطرت الجامعات إلى أن تفكر في الكيفيات التي يمكن بها الحصول على المطلوب من الأموال لتسيير أمورها. وفي الأخير، فقد وجدت نفسها تفكر كما تفكر المؤسسات الاقتصادية في السبل المختلفة التي تمكنها من الخروج من المأزق الذي وقعت فيه، وذكر الباحث أن التعليم العالي والبحث العلمي يتعرضان إلى الخطر. وسيكون هذا أكبر تأثير سلبي لمنظمة التجارة العالمية في جامعات البلدان النامية، لأن هذه البلدان في أمس الحاجة إلى الجامعات التي يمكن أن تسهم في التنمية الوطنية، وفي إجراء البحث العلمي العملي الذي يناسب الحاجات الوطنية، وفي تقوية المجتمع المدني ونشر ثقافة السلم والتماسك الوطني فيه. وإذا وقعت الجامعات في البلدان النامية في قبضة منظمة التجارة العالمية، فإن محيطها سيمتلئ بالمناهج والبرامج الأجنبية التي تأسست وفق مبادئ الربح لا مبادئ المساهمة في التنمية الوطنية.

ووضحت دراسة (Knight, 2002) أن قطاع التعليم العالي قطاع بلغ قيمة التداول فيه مليار دولار، بما في ذلك الطلبة الدوليين، وإنشاء الجامعات في الخارج، وتوفير مستلزماتها، والتعلم عبر الإنترنت، وتعمل منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة العالمية؛ لتشمل التعليم كقطاع خدمي، لأن من القيود التي تحد من جعله خدمة هي عملية منح التأشيرات، والضرائب التي تعتبر العائق الأهم أمام مؤسسات العليم العالي، فيرى البعض أن الإسراع في تدفق الجامعات في الدول التي تمتلك مؤسسات تعليم عالي له آثار إيجابية، ويرى البعض أن وجود مثل هذه الجامعات له سلبية من حيث جودة التعليم وقوته، وأن مثل هذه المؤسسات قد تحتكر السوق وتجعل التعليم فيها مصدراً ربحياً قد يؤثر في البلدان النامية والمتقدمة.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تكشف نماذج الدراسات البحثية التي عرض لها الباحث تنوع المداخل البحثية وتعددها، التي حاول بها الباحثون التطرق لقضية انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، ولم تركز الدراسات على الآثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية على مؤسسات العليم العالي، حيث كشفت دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبد العزيز عن تأثيرات "الجاتس" على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وذكر (Bubtana, 2007) أن الاتفاقية تعني اتفاقية التجارة في الخدمات، وتشمل التعليم العالي، ورفع الشروط والحواجز التي تمنع استيراد وتصدير خدمات التعليم عبر حدوده، وذكرت (Al-Sudairy, 2007) المنافع التي يمكن أن تجنيها السعودية من انضمامها لاتفاقية التجارة العالمية، وذكرت بعض الدراسات أن التعليم أدرج كسلعة من ضمن الخدمات التي تسمح بتداولها منظمة التجارة العالية، وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات السابقة، التي عرضها الباحث، لم تضم أي دراسة تعرضت للآثار السلبية والإيجابية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي يميز الدراسة الحالية.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف الظاهرة، من خلال جمع البيانات عنها وتبويبها وتحليلها، والربط بين مدلولاتها؛ للوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة، والمتغيرات المؤثرة فيها.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية الحكومية والأهلية، على اختلاف دولهم وتخصصاتهم، وجنسهم، ورتبهم الأكاديمية. وقام الباحث بتطبيق دراسته الميدانية على عينة قوامها ١٢٤٢

مفردة، حيث قام الباحث بإرسال أداة جمع البيانات عبر البريد الإلكتروني إلى ٣٠٠٠ من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات العربية، بلغ إجمالي الردود ١٣٠٠ استمارة بنسبة ٤٣,٣٪، وكان الصحيح منها ١٢٤٢ نسخة بنسبة ٩٥,٥٪ من إجمالي النسخ المرسلة وهي نسبة جيدة للغاية، واستبعد عدد ست استمارات لأعضاء هيئة تدريس برتبة أستاذ حتى لا تؤثر على نتائج الدراسة.

أداة الدراسة:

بُنيت أداة الدراسة من خلال الاتصال والتواصل مع أكثر من عشرين شخصية في الوطن العربي من الذين عملوا بمنظمة التجارة العالمية، وأصحاب الخبرة بهذا المنظمة من خبراء وكتاب، من: السعودية، ومصر، والكويت، والجزائر، والمغرب، والأردن، وسوريا، وتم توجيه سؤالين مباشرين لهم مؤداهما:

السؤال الأول: ما الآثار الإيجابية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي؟

السؤال الثاني: ما الآثار السلبية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي؟

وتم جمع عشرات الفقرات الإيجابية والسلبية، وتم اختصارها إلى عشرين فقرة إيجابية وعشرين فقرة سلبية، وتم تحكيمها من ذوي الاختصاص.

صدق البناء: للتحقق من دلالات صدق البناء لمجالي مقياس أثر انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) عضواً وعضوة من أعضاء هيئة التدريس من خارج عينة الدراسة، وتم استخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة مع المجال الذي تنتمي إليه، كما هو مبين.

الجدول رقم (٢)

قيم معاملات ارتباط فقرات مجالي أثر انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي مع المجالين التي تتبع لهما

المجال	رقم الفقرة	مضمون الفقرة وفقاً للمجال الذي تتبع له	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية	١	إتاحة فرص أكاديمية لحملة الماجستير والدكتوراه	٠,٦١	٠,٠٠٠
	٢	إتاحة فرص وظيفية للمواطنين في بلادهم	٠,٦٠	٠,٠٠٠
	٣	إتاحة مزيد من التخصصات العلمية أمام الطلبة	٠,٦٩	٠,٠٠٠
	٤	دخول جامعات عريقة ذات سمعة دولية للساحة المحلية	٠,٧١	٠,٠٠٠
	٥	دخول الجامعات العربية بالمنافسة بين الجامعات العالمية	٠,٧٣	٠,٠٠٠
	٦	تقليل عدد الطلبة العرب المبتعثين للخارج	٠,٥٤	٠,٠٠٠
	٧	إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات مع الجامعات الدولية	٠,٧٠	٠,٠٠٠
	٨	الاستفادة من خبرة الجامعات الدولية في علاج المشكلات المحلية	٠,٦٥	٠,٠٠٠
	٩	إتاحة الفرصة للجامعات المحلية للاستقلال عن مؤسسات صنع القرار الحكومية	٠,٦٢	٠,٠٠٠
	١٠	رفع جودة مخرجات التعليم المحلي	٠,٨١	٠,٠٠٠
	١١	توفير المناخ الأكاديمي الدولي على المستوى المحلي	٠,٧٦	٠,٠٠٠
	١٢	تشجيع الاستثمارات في مجال التعليم العالي	٠,٦٠	٠,٠٠٠
	١٣	الاستفادة من خبرات الجامعات الدولية في تطوير التعليم المحلي	٠,٦٩	٠,٠٠٠
	١٤	جذب مراكز الأبحاث التابعة للجامعات الدولية للعمل في الحقول المحلية	٠,٦٩	٠,٠٠٠
	١٥	الدفع بالجامعات العربية نحو المشاركة الدولية بفعالية	٠,٧٧	٠,٠٠٠
	١٦	تضييق حجم الهوة التعليمية والثقافية بين الخريجين المحليين والخريجين على مستوى العالم	٠,٧٣	٠,٠٠٠
	١٧	تعزيز دور الجامعات العربية لتخريج إنسان قادر على المنافسة في مجال العمل الدولي	٠,٧٩	٠,٠٠٠
	١٨	استيعاب أكبر عدد من المتقدمين للدراسة بالجامعات	٠,٥٢	٠,٠٠٠
	١٩	تعزيز التعاون العربي في مجال ضمن الجودة	٠,٦٠	٠,٠٠٠
	٢٠	منح حرية أكاديمية أوسع للجامعات العربية	٠,٥٧	٠,٠٠٠

تابع/ الجدول رقم (٢)

قيم معاملات ارتباط فقرات مجالي أثر انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي مع المجالين التي تتبع لهما

المجال	رقم الفقرة	مضمون الفقرة وفقاً للمجال الذي تتبع له	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية	١	دخول أفكار تتناقض مع القيم الدينية	٠,٧٤	٠,٠٠٠
	٢	دخول أفكار تتناقض مع القيم الاجتماعية	٠,٨٠	٠,٠٠٠
	٣	دخول أفكار تتناقض مع الأعراف والتقاليد	٠,٧٩	٠,٠٠٠
	٤	إضعاف الانتماء الوطني بربط الطلبة بالبلدان الأم لتلك الجامعات	٠,٧٢	٠,٠٠٠
	٥	الاعتماد على لغات أجنبية في التعليم	٠,٥٦	٠,٠٠٠
	٦	إقصاء اللغة العربية داخل تلك الجامعات	٠,٧٣	٠,٠٠٠
	٧	ضعف قدرة الجامعات العربية على المنافسة	٠,٦٨	٠,٠٠٠
	٨	ضعف إقبال الطلاب على الجامعات الوطنية	٠,٦٧	٠,٠٠٠
	٩	طغيان التعليم الخاص على الحكومي	٠,٦٢	٠,٠٠٠
	١٠	عدم ضمان خضوع الجامعات الأجنبية لأنظمة التعليم المحلية	٠,٧٣	٠,٠٠٠
	١١	احتمالية حدوث الكثير من صور الفساد في الحصول على الشهادات من تلك الجامعات	٠,٦٧	٠,٠٠٠
	١٢	ضعف قدرة الجامعات العربية على فتح فروع لها في بلدان الجامعات العالمية	٠,٧١	٠,٠٠٠
	١٣	ارتفاع التكلفة المالية للدراسة في هذه الجامعات	٠,٦٦	٠,٠٠٠
	١٤	عدم ضمان مراعاة هذه الجامعات لاحتياجات سوق العمل المحلي	٠,٦٦	٠,٠٠٠
	١٥	قلة فرص تشغيل الطاقات المحلية في تلك الجامعات	٠,٦٨	٠,٠٠٠
	١٦	زيادة هجرة العقول العربية للغرب	٠,٦٩	٠,٠٠٠
	١٧	ظهور جامعات متعددة الثقافات والجنسيات	٠,٦٥	٠,٠٠٠
	١٨	هيمنة اقتصادية وثقافية على بلدان الوطن العربي	٠,٧٣	٠,٠٠٠
	١٩	تغيير أساليب وسياسات وأنظمة وفلسفة التعليم	٠,٦٨	٠,٠٠٠
	٢٠	تطبيق معايير العولمة على أنظمة التعليم	٠,٦٣	٠,٠٠٠

يلاحظ من الجدول رقم (٢)، أن قيم معاملات ارتباط الفقرة مع مجالها (الآثار الإيجابية)، قد تراوحت بين (٠,٥٢-٠,٧٩)، كما تراوحت قيم معاملات ارتباط الفقرة مع مجالها (الآثار السلبية)، قد تراوحت بين (٠,٥٦-٠,٨٠)، وتجدر الإشارة إلى أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة، وقد اعتمد الباحث معياراً لقبول أو حذف الفقرة بأن لا يقل معامل ارتباطها بالمجال الذي تنتمي إليه عن (٠,٢٠)؛ (عودة، ٢٠١٠). وبناءً على ذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

صدق البناء الداخلي: استُخرجت قيم معامل الارتباط البيني لمجالي مقياس تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البيني لمجالي مقياس أثر انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي -٠,٠٢٢ بغير دلالة إحصائية؛ مما يشير إلى استقلالية مجالي المقياس عن بعضهما.

ثبات أداة الدراسة: استُخلصت مؤشرات ثبات المقياس باستخدام أسلوب الثبات بطريق الاتساق الداخلي، فطبِّق المقياس على عينة مكونة من (٣٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس ممن تنطبق عليهم شروط الدراسة، وممن هم خارج العينة الاستطلاعية، حيث تم حساب ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ، بحيث بلغت قيمته ٠,٩٣ للمجال الأول و٠,٩٤ للمجال الثاني.

وبناءً على الطرق التي تم من خلالها استخلاص دلالات صدق وثبات المقياس، يتضح أن المقياس يتمتع بدلالات صدق وثبات مقبولة مما يجعله قادراً على قياس ما سعت الدراسة على قياسه.

تصحيح المقياس: يتكون المقياس الحالي من (٤٠) فقرة، تقيس مجالين لكلٍّ منهما (٢٠) فقرة، وقد تم تصحيح الإجابات في هذه الأداة استناداً إلى التدريج النسبي المكون من ثلاث فئات وهي على الشكل الآتي:

مرتفع: من ٣,٦٧ فأكثر.

متوسط: من ٢,٣٤ إلى ٣,٦٦.

متدنٍ: من ١,٣٣ فأقل.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أ - المتغيرات المستقلة، وهي:

١ - الدولة، وله مستويان (عربية آسيوية، وعربية أفريقية).

٢ - نوع الجامعة، وله مستويان (حكومية، وخاصة).

٣ - التخصص، وله مستويان (علمي، وأدبي).

٤ - الرتبة الأكاديمية، وله مستويان (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك).

٥ - الجنس، وله فئتان (ذكر، وأنثى).

ب - المتغيرات التابعة، وهي:

١ - الآثار الإيجابية.

٢ - الآثار السلبية.

خصائص عينة الدراسة:

يوضح الجدول التالي أهم خصائص عينة الدراسة.

الجدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مستويات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	٨٥٨	٦٩,١
	أنثى	٣٨٤	٣٠,٩
الدولة	آسيوية	٩١٨	٧٣,٩
	أفريقية	٣٢٤	٢٦,١

الجدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مستويات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
نوع الجامعة	حكومية	١٠٣٢	٨٣,١
	خاصة	٢١٠	١٦,٩
التخصص	علمي	٥١٠	٤١,١
	أدبي	٧٣٢	٥٨,٩
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	٩٣٠	٧٤,٩
	أستاذ مشارك	٣١٢	٢٥,١
المجموع		١٢٤٢	١٠٠,٠

تظهر بيانات الجدول السابق ما يأتي:

١ - تتوزع العينة حسب النوع على النحو الآتي: ٦٩,١٪ من أعضاء هيئة التدريس، و٣٠,٩٪ من عضوات هيئة التدريس.

٢ - تتوزع عينة الدراسة حسب الدولة على النحو الآتي: ٧٣,٩٪ من جامعات عربية واقعة في القارة الآسيوية. و٢٦,١٪ من جامعات تابعة للدول العربية الواقعة في القارة الأفريقية.

٣ - تتوزع عينة الدراسة حسب نوع الجامعة على النحو الآتي: ٨٣,١٪ جامعات حكومية، و١٦,٩٥ جامعات خاصة.

٤ - تتوزع عينة الدراسة حسب الرتبة الأكاديمية على النحو الآتي: ٧٤,٩٪ أستاذ مساعد، و٢٥,١٪ أستاذ مشارك، ويلاحظ أن العينة قد خلت من رتبة أستاذ، ويرجع ذلك إلى ظروف العينة الغرضية، حيث إن الإجراء الذي اتبعه الباحث في سحب مفردات العينة كان من خلال إرسال الأداة عبر البريد الإلكتروني لأكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس، وجاءت الردود قليلة للغاية (ستة أعضاء فقط)، مما حدا بالباحث إلى استبعادها لعدم دلالتها الإحصائية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أوّلاً - للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: "**ما تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي؟**"؛ فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، مع مراعاة ترتيب فقرات تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية ترتيباً تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية، وذلك كما في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الرتبة	مجال التصورات الإيجابية وفقراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
٧	١	إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات مع الجامعات الدولية	٤,٢٨	٠,٨٠	مرتفع
٣	٢	إتاحة مزيد من التخصصات العلمية أمام الطلبة	٤,٢٦	٠,٨٣	
٤	٣	دخول جامعات عريقة ذات سمعة دولية للساحة المحلية	٤,١٠	٠,٨٥	
١٥	٤	الدفع بالجامعات العربية نحو المشاركة الدولية بفعالية	٤,٠٤	٠,٩١	
١٣	٥	الاستفادة من خبرات الجامعات الدولية في تطوير التعليم المحلي	٤,٠١	٠,٨٨	
١٧	٦	تعزيز دور الجامعات العربية لتخريج إنسان قادر على المنافسة في مجال العمل الدولي	٤,٠١	٠,٨٨	
١١	٧	توفير المناخ الأكاديمي الدولي على المستوى المحلي	٤,٠٠	٠,٩٨	
١	٨	إتاحة فرص أكاديمية لحملة الماجستير والدكتوراه	٤,٠٠	٠,٩١	

تابع/ الجدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الرتبة	مجال التصورات الإيجابية وفقراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١٠	٩	رفع جودة مخرجات التعليم المحلي	٣,٩٨	١,٠٣	
١٢	١٠	تشجيع الاستثمارات في مجال التعليم العالي	٣,٩٦	٠,٩٥	
١٤	١١	جذب مراكز الأبحاث التابعة للجامعات الدولية للعمل في الحقول المحلية	٣,٩٦	٠,٨٩	
٢٠	١٢	منح حرية أكاديمية أوسع للجامعات العربية	٣,٩٤	٠,٩٣	
١٩	١٣	تعزيز التعاون العربي في مجال ضمن الجودة	٣,٩٠	٠,٩٦	
١٦	١٤	تضييق حجم الهوة التعليمية والثقافية بين الخريجين المحليين والخريجين على مستوى العالم	٣,٨٤	٠,٩٧	
٥	١٥	دخول الجامعات العربية بالمنافسة بين الجامعات العالمية	٣,٨٤	٠,٩٩	
٨	١٦	الاستفادة من خبرة الجامعات الدولية في علاج المشكلات المحلية	٣,٧٧	١,٠٤	
١٨	١٧	استيعاب أكبر عدد من المتقدمين للدراسة بالجامعات	٣,٧٣	٠,٩٨	
٢	١٨	إتاحة فرص وظيفية للمواطنين في بلادهم	٣,٦٩	١,١٥	
٩	١٩	إتاحة الفرصة للجامعات المحلية للاستقلال عن مؤسسات صنع القرار الحكومية	٣,٥١	١,٠٥	متوسط
٦	٢٠	تقليل عدد الطلبة العرب المبتعثين للخارج	٣,٤٢	١,١٤	
الكلي للمجال			٣,٩١	٠,٦٤	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن مستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي قد كان (مرتفعاً)، حيث صُنِّفت فقرات تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية إلى مستويين، هما:

أ - ضمن مستوى (مرتفع): لكلٍّ من الفقرات ذوات الرتب (١-١٨) بأوساط حسابية تراوحت بين (٣,٦٩-٤,٢٨) مرتبة تنازلياً، حيث ترى عينة الدراسة أن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية سيكون له الأثر الإيجابي في ٩٠٪ من فقرات الاستبيان، مما يدل على أن عينة الدراسة نظرتهم إيجابية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية على مؤسسات التعليم العالي.

ويتوافق هذا المستوى مع دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبدالعزيز (٢٠١٠)، الذي ذكر أن أبرز التأثيرات الإيجابية تكمن في جذب الطلبة الموهبين، وأعضاء هيئة التدريس المتميزين من جميع أنحاء العالم، وتوفر الوظائف المجزية لخريجيها في بلادهم، وتوفر المعدات والمرافق التعليمية التي تفوقت لكال موجودة في الجامعات العامة، وتقدم برامج وتخصصات جديدة، ويتفق مع دراسة (Bubtana, 2007)، التي ذكرت أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سينوع في أشكال التعليم، ويوسع فرص الالتحاق بالجامعات.

ب.ضمن مستوى (متوسط): لكلٍّ من الفقرتين ذواتي الرتب (١٩، ٢٠) بوسطين حسابيين مقدارهما (٣,٤٢، ٣,٥١) مرتبين تنازلياً، حيث حصلت فقرتين على مستوى متوسط، وهو ما يعادل ١٠٪ من نسبة مجمل الآثار الإيجابية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

إضافةً لما تقدم؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، مع مراعاة ترتيب فقرات تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية ترتيباً تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية، وذلك كما في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الرتبة	مجال التصورات الإيجابية وفقراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١٣	١	ارتفاع التكلفة المالية للدراسة في هذه الجامعات	٣,٩٤	٠,٩٦	مرتفع
١٢	٢	ضعف قدرة الجامعات العربية على فتح فروع لها في بلدان الجامعات العالمية	٣,٨٨	١,١٤	
٢٠	٣	تطبيق معايير العولمة على أنظمة التعليم	٣,٨٣	٠,٩٩	
١٧	٤	ظهور جامعات متعددة الثقافات والجنسيات	٣,٧٨	١,٠٥	
١٩	٥	تغيير أساليب وسياسات وأنظمة وفلسفة التعليم	٣,٧٤	١,٠٤	
٥	٦	الاعتماد على لغات أجنبية في التعليم	٣,٧٠	١,٢٢	
٢	٧	دخول أفكار تتناقض مع القيم الاجتماعية	٣,٥٢	١,١٦	متوسط
١٥	٨	قلة فرص تشغيل الطاقات المحلية في تلك الجامعات	٣,٥٠	١,١٦	
٣	٩	دخول أفكار تتناقض مع الأعراف والتقاليد	٣,٥٠	١,١٣	
١	١٠	دخول أفكار تتناقض مع القيم الدينية	٣,٤٧	١,٢٢	
١٨	١١	هيمنة اقتصادية وثقافية على بلدان الوطن العربي	٣,٤٤	١,٢٨	
١٠	١٢	عدم ضمان خضوع الجامعات الأجنبية لأنظمة التعليم المحلية	٣,٤٣	١,١٥	
٦	١٣	إقصاء اللغة العربية داخل تلك الجامعات	٣,٣٩	١,٢٢	
١٤	١٤	عدم ضمان مراعاة هذه الجامعات لاحتياجات سوق العمل المحلي	٣,٣١	١,١٦	
١٦	١٥	زيادة هجرة العقول العربية للغرب	٣,٣٠	١,١٦	
٩	١٦	طغيان التعليم الخاص على الحكومي	٣,٢٢	١,١٣	
٧	١٧	ضعف قدرة الجامعات العربية على المنافسة	٣,٢٢	١,٢٠	
١١	١٨	احتمالية حدوث الكثير من صور الفساد في الحصول على الشهادات من تلك الجامعات	٣,١٩	١,٢١	
٨	١٩	ضعف إقبال الطلاب على الجامعات الوطنية	٣,١٦	١,١٦	
٤	٢٠	إضعاف الانتماء الوطني بربط الطلبة بالبلدان الأم لتلك الجامعات	٣,٠١	١,١٧	
الكلي للمجال			٣,٤٨	٠,٧٩	متوسط

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن مستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي قد كان (متوسطاً)، حيث صُنِّفت فقرات التصورات السلبية إلى مستويين، هما:

أ - ضمن مستوى (مرتفع): لكلٍّ من الفقرات ذوات الرتب (١-٦) بأوساط حسابية تراوحت بين (٣,٧٠٠-٣,٩٤٧) مرتبة تنازلياً، حيث تتصور العينة أن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية سيكون له الأثر السلبي في ست فقرات (١-٦)، وبما يشكل ٣٠٪ من مجمل التصورات السلبية التي حصلت على مستوى مرتفع، حيث جاءت الفقرة "ارتفاع التكلفة المالية للدراسة في هذه الجامعات"، بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٣,٩٤٧). ونظراً لأن هذه الجامعات ستتكبد تكاليف عالية عندما تحط رحالها في الوطن العربي، سواء أكان لمبانٍ تستأجرها، أو لأراضٍ تُشترى لتقام عليها، أو لأعضاء هيئة تدريس تجلبهم للتدريس بها، وهذا سيكون على حساب الطالب الذي سيتقدم للدراسة في تلك الجامعات، وهذا يتفق مع دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبدالعزيز (٢٠١٠) التي كشفت عن تأثيرات "الجاتس" السلبية على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتي منها دخول النظرة الربحية على هذه المؤسسات، ويتفق مع ما ذكره (Knight, 2002)، بأن وجود الجامعات الأجنبية في بلدان العالم النامي والمتقدم، ستحتكر السوق وتجعله مصدراً ربحياً لها.

وجاءت الفقرة "ضعف قدرة الجامعات العربية على فتح فروع لها في بلدان الجامعات العالمية" بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي مقداره (٣,٨٨). سيكون العالم مفتوحا أمام الجامعات العربية، ولكن قد يقف ضعف القدرة المالية لهذه للجامعات من فتح فروع لها، بالإضافة لضعف القدرة التنافسية لجامعاتنا مع الجامعات العالمية.

وجاءت الفقرة "تطبيق معايير العولمة على أنظمة التعليم"، بالمرتبة الثالثة،

وبمتوسط حسابي مقداره (٣,٨٣)، للعولمة معايير علمية وثقافية واجتماعية، منها ما يتوافق مع منظومتنا التعليمية والاجتماعية والثقافية، ومنها ما يختلف معنا؛ لذا سيكون ذلك تحدياً يواجه مؤسساتنا التعليمية عند انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

وجاءت الفقرة "ظهور جامعات متعددة الثقافات والجنسيات"، بالمرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي مقداره (٣,٧٨). ونظراً لما تمتلكه مجتمعاتنا العربية من ثقافة قد تتعارض مع ثقافة هذه الجامعات، وأن هذه الجامعات تمتلك ثقافة تستمدها من أديانها، ومجتمعاتها، والتي قد لا تتماشى مع ثقافتنا الإسلامية والعربية، فإن ذلك سيكون أثراً سلبياً من وجهة نظر عينة الدراسة. وهذا يتفق مع دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبدالعزيز (٢٠١٠)، التي كشفت عن تأثيرات (الجاتس) السلبية على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتي منها إشاعة العادات والتقاليد الغربية في البلاد.

وجاءت الفقرة "تغيير أساليب وسياسات وأنظمة وفلسفة التعليم"، بالمرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي مقداره (٣,٧٤)، فلكل مؤسسة تعليمية أساليب في تعليمها، وسياسة في عملها، وسياسة تنتهجها، ونظام تسير عليه، وفلسفة تعليمية تستظل بها، وهذا سيحتم تأثرنا بهذه العوامل، وسنتأثر سلباً بها عند افتتاح فروع لجامعاتنا العربية، أو يكون التأثر داخلي سعياً من جامعاتنا العربية لتقديم نهج يتنافس مع وجود هذه الجامعات الأجنبية. وهذا يتفق مع دراسة (Bubtana, 2007)، التي ذكرت أن المعارضين لتوقيع الاتفاقية أشاروا إلى أن الحكومة ستفقد السيطرة وتضيع الأهداف والأوليات الوطنية، وإضعاف الأهداف والآمال القومية. ويتفق مع ما ذكر مقداد (٢٠٠٣) من أن منظمة التجارة العالمية تفكر في كيفية تسويق التعليم العالي، وستخضعه لقواعدها وقوانينها الصارمة. وأن مبادرة المنظمة العالمية للتجارة قد تهدد القيم التقليدية للجامعة، كما قد تقوض السلطة الوطنية على التربية.

وجاءت الفقرة "الاعتماد على لغات أجنبية في التعليم"، بالمرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي مقداره (٣,٧٠)، وتضم منظمة التجارة العالمية ١٤٨ دولة من قارات العالم الخمس، وبالتالي ستتعدد اللغات التي ستدرس بها هذه الجامعات عند افتتاح فروع لها في وطننا العربي، مما سيكون له الأثر السلبي على مؤسسات التعليم العالي فيه.

ب - ضمن مستوى (متوسط): لكلٍّ من الفقرات ذوات الرتب (٧-٢٠) بأوساط حسابية تراوحت بين (٣,٠١، ٣,٥٢) مرتبة تنازلياً، حيث ترى عينة الدراسة أن ٧٠٪ من الآثار السلبية ستكون متوسطة في أربع عشرة فقرة من مجمل الفقرات السلبية.

ويتفق هذا المستوى مع دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبدالعزيز الذي ذكر أن أبرز سلبيات تأثيرات (الجات) على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، إشاعة العادات والتقاليد الغربية في البلاد، ودخول النظرة الربحية على هذه المؤسسات.

ثالثاً - للإجابة عن سؤال الدراسة الذي نصَّ على: "هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة α = ٠,٠٥ بين متوسطات مستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية والسلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغيرات الدراسة: (الدولة، ونوع الجامعة، والتخصص، والرتبة الأكاديمية، والجنس)؟ "فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	مستويات المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدولة	آسيوية	٣,٨٩٨	٠,٦٠
	أفريقية	٣,٩٦٥	٠,٧٢
نوع الجامعة	حكومية	٣,٩٦٣	٠,٦٤
	خاصة	٣,٦٨٣	٠,٥٨
التخصص	علمي	٣,٩٧٤	٠,٦٣
	أدبي	٣,٨٧٥	٠,٦٤
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	٣,٩١٦	٠,٦٥
	أستاذ مشارك	٣,٩١٤	٠,٥٩
الجنس	ذكر	٣,٨٤٣	٠,٦٨
	أنثى	٤,٠٧٩	٠,٤٩

يلاحظ من الجدول رقم (٤)، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة؛ وللتحقق من جوهرية الفروق الظاهرية سالفة الذكر، فقد تم إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتوسطات مستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدولة	٠,٠٤٢	١	٠,٠٤٢	٠,١١١	٠,٧٣٩
نوع الجامعة	١٣,٦٤١	١	١٣,٦٤١	٣٥,٨٢٥	٠,٠٠٠
التخصص	٢,٦٣٥	١	٢,٦٣٥	٦,٩٢٠	٠,٠٠٩
الرتبة الأكاديمية	١,١٨٩	١	١,١٨٩	٣,١٢٣	٠,٠٧٧
الجنس	١٧,٢٢٠	١	١٧,٢٢٠	٤٥,٢٢٦	٠,٠٠٠
الخطأ	٤٧٠,٦٠٩	١٢٣٦	٠,٣٨١		
الكلي	٥٠٣,٧٠٩	١٢٤١			

يتضح من الجدول رقم (٥)، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة α = ٠,٠٥ بين المتوسطات الحسابية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الدراسة (نوع الجامعة)، لصالح أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية مقارنة بزملائهم من العاملين بالجامعات الخاصة، وقد يعود ذلك لأنها تدعم من قبل الحكومات.

كما يشير الجدول رقم (٥) إلى وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة α = ٠,٠٥ بين المتوسطات الحسابية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الدراسة (التخصص)، لصالح أعضاء هيئة التدريس من أصحاب التخصصات العلمية مقارنة بزملائهم من أصحاب التخصصات الأدبية، ويعزى ذلك لقدرة أعضاء هيئة التدريس من أصحاب التخصصات العلمية على العمل في الجامعات الأجنبية، لندرة تخصصاتهم واحتياج مؤسسات التعليم العالي لهم.

وأخيراً، يتضح من الجدول رقم (٥) وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة α = ٠,٠٥ بين المتوسطات الحسابية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الدراسة (الجنس)، لصالح الإناث من أعضاء هيئة التدريس مقارنة بزملائهن من الذكور، وقد يعود ذلك لقلة عضوات هيئة التدريس مقارنة بزملائهن الأعضاء.

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني "**ما تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي؟**"، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمست ويتصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مستويات المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدولة	آسيوية	٣,٤٩٨	٠,٧٤
	أفريقية	٣,٤٣٣	٠,٩٢
نوع الجامعة	حكومية	٣,٤٥٢	٠,٧٥
	خاصة	٣,٦٢٤	٠,٩٥
التخصص	علمي	٣,٣٥٨	٠,٦٨
	أدبي	٣,٥٦٨	٠,٨٥
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	٣,٤٣٣	٠,٨٢
	أستاذ مشارك	٣,٦٢٦	٠,٦٩
الجنس	ذكر	٣,٤٨٩	٠,٧٦
	أنثى	٣,٤٦٥	٠,٨٦

يلاحظ من الجدول رقم (٦) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة. وللتحقق من جوهرية الفروق الظاهرية سالفة الذكر؛ تم إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه لمستوى لمتوسطات مستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧)

نتائج تحليل التباين الخماسي (من دون تفاعل) لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدولة	٠,٠٠١	١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٩٦٥
نوع الجامعة	٢,٦١٥	١	٢,٦١٥	٤,٢٧٩	٠,٠٣٩
التخصص	٩,٣٤٣	١	٩,٣٤٣	١٥,٢٩٢	٠,٠٠٠
الرتبة الأكاديمية	٤,٨١٩	١	٤,٨١٩	٧,٨٨٧	٠,٠٠٥
الجنس	٠,١٩٤	١	٠,١٩٤	٠,٣١٨	٠,٥٧٣
الخطأ	٧٥٥,١٤٤	١٢٣٦	٠,٦١١		
الكلي	٧٧٧,١٨٥	١٢٤١			

يتضح من الجدول رقم (٧) وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة α = ٠,٠٥ بين المتوسطات الحسابية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الدراسة (نوع الجامعة)، حيث

أن تصورات أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الخاصة للآثار السلبية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي أكثر مما يعانيه غالب زملائهم العاملين في الجامعات الحكومية، وذلك لأن التعليم في الجامعات الخاصة قائم على مبدأ المنافسة وهو الأمر الذي لا يتكرر بالنسبة للجامعات الحكومية التي لا تواجه تهديداً مباشراً لأنها مدعومة من الحكومات العربية.

كما يتضح من الجدول رقم (٧) وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة α = ٠,٠٥ بين المتوسطات الحسابية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الدراسة (التخصص)، حيث إن تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية للعاملين من أصحاب التخصصات الأدبية أكثر من زملائهم من أصحاب التخصصات العلمية، وقد يعود ذلك إلى أن أصحاب التخصصات الأدبية - وهم الأكثر عدداً مقارنة بالتخصصات العلمية - هم الأكثر تخوفاً مما يمكن أن تتركه تلك الاتفاقية من أثار سلبية على الجامعات، نظراً لأن التخصصات التي ينتمون إليها تجد صعوبة في الاعتماد الأكاديمي مقارنة بالتخصصات العلمية.

وأخيراً، يتضح من الجدول رقم (٧) وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة α = ٠,٠٥ بين المتوسطات الحسابية لمستوى تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الدراسة (الرتبة الأكاديمية)، حيث إن تصورات أعضاء هيئة التدريس للآثار السلبية في الجامعات العربية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي ممن هم من ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك)، أكثر ممن هم من ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد)، ويعود ذلك لعامل الخبرة.

التوصيات

١ - تعزيز دور الجامعات العربية لتخريج إنسان قادر على المنافسة في مجال العمل الدولي.

٢ - التوسع في إنشاء التخصصات العلمية النادرة في الجامعات العربية، التي يحتاجها سوق العمل العالمي.

٣ - التوسع في تطبيق معايير وأنظمة الجودة في الجامعات العربية.

٤ - تنشيط التعاون بين الجامعات العربية؛ للاستفادة من الخبرات المشتركة.

٥ - التعاون مع الجامعات الدولية المرموقة؛ للإشراف على بعض البرامج داخل الجامعات العربية.

٦ - تحديد رأس المال الأجنبي في الجامعات الوافدة بأقل من ٥٠٪.

٧ - تحديد نسبة من العنصرالوطني ضمن الطاقم الأكاديمي والإداري في الجامعات الوافدة.

٨ - إضافة مقررات بكل جامعة وافدة تتعلق بالتراث والثقافة المحلية.

Arab Faculty Members' Realizations of the Impact of Arab Countries' Joining to the World Trade Organization in Relation to Higher Education Institutions

Dr. Saud E. Al- Enezi
College of Education and Libral Arts - Tabouk University
K.S.A

Abstract

The study aims to identify the impact of Arab countries joining to the WTO in higher education institutions as seen by Arab faculty members. The sample of the study consisted of (1242) male and female faculty members who were selected from Arab universities in Asian and African countries, either public or private universities from different specializations. The tool of the study measured (20) positive items and (20) negative ones. By using the descriptive approach, the study found the following results: most notably that the positive impact of Arab countries joining to the WTO in higher education institutions was high 90% and moderate 10%, while the negative impact was high 30% and moderate 70%. There was statistically significant difference at $\alpha =$ 0.05 between the mean scores of the positive impact of Arab countries joining to the WTO in higher education institutions according to the variables of the study (type of university, specialization, and gender); the results showed that the differences were in favor of faculty members working in public universities, art specializations, and female members

المراجع

١ - أبوالفتوح، يحيى عبدالغني (٢٠٠٧). انعكاس انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح ونتائج الانضمام - التحديات والفرص). **دورية الإدارة العامة**، ٤٧(١)، ٣٣-٦٤.

٢ - الأمم المتحدة (٢٠٠٣). **منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية**. نيويورك وجنيف.

٣ - البادي، فهد بن خلف (٢٠٠٧). آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي. **دورية الإدارة العامة**، ٤٧(١)، ٣-٣١.

٤ - بدوي، سيد طه (٢٠٠٤). **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس)**. دار النهضة العربية، القاهرة.

٥ - خورشيد، معتز (٢٠٠٤). الجامعات في عصر «الجات».. ومستقبل التعليم العالي. الكتب وجهات نظر http://www.weghatnazar.com

٦ - رجب، مصطفى (٢٠٠٩). **العولمة ذلك الخطر القادم**. الوراق للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

٧ - الربيعي، رشيد مجيد (٢٠٠٧). الجوانب التنظيمية في الاتفاقيات المنشئة لمنظمة التجارة العالمية. **دراسات، علوم الشريعة والقانون**، ٣٤(٢)، ٣٩٢-٣٩٥.

٨ - عودة، أحمد سليمان (٢٠١٠). **القياس والتقويم في العملية التدريسية**. ط٤، دار الأمل للنشر، إربد، الأردن.

٩ - عوض الله، صفوت عبدالسلام. (٢٠١١). **المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية**. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٠- الفتلاوي، سهيل حسين (٢٠٠٦). **منظمة التجارة العالمية**. عمان: دار الثقافة للنشروالتوزيع.

١١- قابل، محمد صفوت (٢٠٠٨). **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

١٢- اللقماني، سمير (٢٠٠٣). **منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**. الرياض: المكتبة الوطنية.

١٣- محمود، محمد عبيد محمد (٢٠٠٧). **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية لاقتصاديات البلدان الإسلامية**. مصر: دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى.

١٤- مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠١٠). **تأثيرات (الجاتس) على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**. جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

١٥- مطهر، عبدالملك عبدالرحمن (٢٠٠٩). **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**. مصر: دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر والبرمجيات، المحلة الكبرى.

١٦- مقداد، محمد (٢٠٠٣). جامعات البلدان النامية في عهد العولمة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة. بحث إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود. الرياض، المملكة العربية السعودية.

17 - Al-Sudairy, H. (2007). The Effects and Influential Factors of Globalization on the Saudi Higher Educational System. Presented at the Regional Seminar "The Impact of Globalization on Higher Education and Research in the Arab States", 24-25 May, Rabat, Morocco.

18 - Bubtana, A. (2007). WTO/GATS: Possible Implications for Higher Education and Research: An Invited presentation. Presented at the Regional Seminar "The Impact of Globalization on Higher Education and Research in the Arab States", 24-25 May, Rabat, Morocco.

19 - Knight, J. (2002). Trade in Higher Education Services: The Implications of GATS. The Observatory: On Borderless Higher Education.

20 - Knight, J. (2006). Higher Education Crossing Borders: A Guide to the Implications of the General Agreement on Trade in Services (GATS) for Cross-border Education. A Report Prepared for the Commonwealth of Learning and UNESCO.

21 - Raychaudhuri, A. (2007). Assessing Barriers to Trade in Education Services in Developing Asia-Pacific Countries: An Empirical Exercise. ARTNeT Working Paper No. 34, UNESCAP, Bangkok, published in: **Asia Pacific Trade and Investment Review (APTIR)**, 2(3), 67-88.

22 - Tilak, J. (2011). **Trade in Higher Education: The Role of the General Agreement on Trade in Services (GATS)**. UNESCO, Paris.